

مشروع لإنشاء مصنع لاستخراج الزيوت من الورود

الوردة الشامية عبق سوري إلى الإنسانية

حماد - محمد أحمد خيازي

أكدت وزيرة الثقافة الدكتورة لبات مشوح أن الوردة الشامية أحد أبرز مكونات التراث السوري اللامادي، وذلك بعد إدراجها على قائمة التراث اللامادي في منظمة اليونسكو عام ٢٠١٩ بجهود الجهات المعنية الرسمية والأهلية لتثبت حق سورية بهذا المنتج الذي جاب العالم.

وأوضحت الوزيرة لـ «الوطن» أن محافظة حماة طرحت مشروعاً لإقامة مصنع لاستخراج الزيوت العطرية من الوردة الشامية، سيكون قيد الدراسة ونواة لترسيخ هذه القيمة المادية والمعنوية للوطن.

جاء تصريح الوزيرة خلال مهرجان قطاف الوردة الشامية «عبق سوري إلى الإنسانية» الذي أقامته الوزارة صباح أمس في قرية معرين الصليب بريف مصياف، بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية، وبمشاركة رسمية وشعبية واسعة.



إذ انطلق المشاركون بالمهرجان إلى الحقول منذ الصباح المبكر، لقطاف أزهار الورود وجمعها، ضمن احتفالية شعبية رددوا فيها أغاني وزجلات عبرت عن مدى عشقهم ومحبتهم لهذه الوردة ومكانتها.

وبين محافظ حماة محمد طارق كرشاتي والفوائد الطبية والغذائية والعطرية لهذا المنتج، الذي يمثل إحدى الحرف اليدوية التي تدعمها المحافظة بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية، زراعاً وتصنيعاً وتسويقاً.

وبيّنت مشرفة مشروع الوردة الشامية في الأمانة السورية للتنمية ريم إبراهيم، أن الوردة الشامية من أهم عناصر التراث السوري.

وأوضحت أنه بعد إدراج هذا المنتج على لائحة التراث العالمي في عام ٢٠١٩، تم وضع خطة عمل متكاملة بالتعاون مع مجموعة من الشركاء «حكومية وأهلية» للارتقاء بهذا المشروع لدعم المزارعين بتأمين المعدات والشلول واستصلاح الأراضي، بالتعاون مع وزارتي الزراعة والسياحة، وإجراء أبحاث علمية تعنى بخواص الوردة الشامية بالتنسيق مع كليات الصيدلة والشركات

الناجون في مسابقتي جامعة تشرين ووزارة السياحة يناشدون تعيينهم قبل انتهاء المدة

وزير التعليم العالي لـ «الوطن»: الجامعة أخطأت ويتعذر تعيين أسماء جديدة لعدم وجود شواغر

إطرطوس - هيثم يحيى محمد

يستمر الناجون في مسابقتي جامعة تشرين ووزارة السياحة بطرق كل الأبواب المتاحة أمامهم من أجل مساعدتهم في عملية التعيين قبل انتهاء المدة وسقوط حقهم في المسابقة. وضمن هذا الإطار تلقت «الوطن» عشرات الرسائل والشكاوى من الذين لم يتم تعيينهم لتاريخه طالبوا فيها بمساعدتهم والعمل على تعيينهم قبل فوات الأوان حيث تنتهي مدة مسابقة تشرين في السادس من تموز القادم، أما مسابقة وزارة السياحة فلا يرقون إن كانت انتهت مدتها أم لا.

وأكد الشاكون أن كل التصريحات والوعود التي صدرت عن مسؤولين حكوميين بخصوص تعيين الفائزين في المسابقتين ذهبت أدراج الريح بما في ذلك وعود رئيس مجلس الوزراء السابق، وعرفرة وإجلاء الحقيقة وحسم الأمر بشكل نهائي حتى لا يبقى هؤلاء في حالة ضياع وانتظار وتحسر وألم تابعين الأمر مع وزارتي التعليم العالي والسياحة وحصلنا على الردود اللازمة.

يقول وزير التعليم العالي لـ «الوطن» يسام إبراهيم رداً على تساؤلاتها المتعلقة بإمكانية تعيين من بقي من الناجحين في مسابقة جامعة تشرين ضمن الجامعة أو الجهات التابعة للوزارة: إن جامعة تشرين ليس لديها على الملأ سوى ستمئة شاغر وبالتالي لا تستطيع تعيين سوى العدد المحدد، مضيفاً: صحيح أن الناجحين في المسابقة بلغ عددهم سبعة آلاف لكن كان يفترض ترتيب النجاح من الرقم واحد إلى ستمئة حسب عدد المراتل المتوافرة لدى الجامعة ويعملونها. لكن خطأ جامعة تشرين أنها أعلنت أسماء الناجحين كعلم بعض النظر عن الشواغر وهذا الحديث منذ سنتين.

وأشار إلى أن التعليمات بأنه لا يمكن أن يفعلوا شيئاً إلا



حسب تعليمات رئاسة مجلس الوزراء لأن لا ملاكات وبالتالي لا مكان لهم وسابقاً قالت بعض الوزارات إنها ستعين منهم حسب شواغر كل منها لكنها لم تطلب بعد ذلك وبعد مسابقة المسرحين إذا كان هناك ملاك لدى جامعة تشرين سيتم الإعلان من جديد عن مسابقة وبالتالي لا يمكننا كوزارة أن نفضل شيئاً في ضوء ما تقدم، علماً أن خطأ جامعة تشرين الذي حصل بإعلانها أسماء السبعة آلاف وليس العدد في الملأ أدى لتغيير أمين جامعة تشرين على خلفية هذه الأخطاء وغيرها.

وقمياً إذا كانت فكرة توزيع الفائزين لوزارات أخرى مازالت قائمة أم توقفت قال الوزير: الوزارات الأخرى

مصدر في السياحة: عينا حاجتنا والمسابقة انتهت مدتها وسقط حق البقية

لن تعلن حالياً بسبب توقف الإعلان عن مسابقات جميع الوزارات بعد إعلان مسابقة المسرحين من الخدمة وبالتالي بعد تعيين المسرحين ستنتظر هذه الوزارات بما لديها من ملاكات ممكن الإعلان عنها.

أما بخصوص مسابقة وزارة السياحة فيقول مصدر مسؤول فيها لـ «الوطن» رداً على التساؤلات التي أرسلتها للوزارة أنه تم تعيين الناجحين وفق تسلسل النتائج وفي ضوء الملاكات الشاغرة وكان التنفيذ حسب الشروط المحددة للمسابقة.

وأشار إلى أنه تم أخذ العدد المطلوب والمحدد فيها مؤكداً أن مدة المسابقة انتهت قانوناً ولم يعد هناك أي إمكانية لتعيين من بقي من الناجحين من دون تعيين.

وعن فكرة فرز البقية لوزارات أخرى ولاسيما أنه سبق أن صدرت موافقة من رئاسة مجلس الوزراء بذلك قال المصدر نعم كانت هناك موافقة لكنها الغيت أخيراً.

في الختام نضع كل المعطيات السابقة بعيدة عن بهيمهم الأمر أملىن حسم الأمر بشكل نهائي سلباً أم إيجاباً ووسائل الإعلام خاصة قبل انتهاء مدة المسابقة فلا يجوز أن يبقى شباين الناجحين في حالة من الترقب والخوف والانتظار كما هم الآن!

جموح للأسعار في المطاعم ولا رادع.. آخر «الفئات».. «دخولية عيد» أحد المطاعم بـ ٧٥٠٠ ليرة و«خدمة فحم» بـ ٣ آلاف!؟
معاون وزير السياحة: قريباً أسعار جديدة للمطاعم والفنادق..
غرامات تصل للمليون وإغلاق المنشأة المخالفة حتى ١٥ يوماً

فادي بك الشريف

لم تصدر حتى تاريخه أي أسعار رسمية جديدة لما يقدم في المطاعم على امتداد محافظات البلاد في الوقت الذي انعكست فيه الأجور المرتفعة لكلف التشغيل على أسعار الخدمات وما يقدم داخل المطاعم تحت مبرر الارتفاعات الكبيرة الحاصلة لأسعار المواد الغذائية في الأسواق وخاصة اللحوم.

أجور كبيرة جداً شهدتها المطاعم بمختلف المستويات بما فيها مطاعم الوجبات السريعة وخاصة فترة عيد الفطر. ولدى رصد عدد من الفواتير في بعض المطاعم، بلغت تكلفة الإطعام لـ ١٤ شخصاً في أحد المطاعم ٣٥٧ ألف ليرة سورية، وفي مطاعم أخرى سجلت فاتورة قيمتها ٧٢ ألف ليرة لعدد محدد من الأفراد، تتجاوز فاتورة ٣ أشخاص الـ ٥٠ ألف ليرة سورية.

وللدخول في التفاصيل، حدد سعر كيلو «الشيش» بين ٣ وه الآف ليرة، والفروج بـ ٢٠ ألف ليرة، وكيلو اللحم المشوية بـ ٦٠ ألف ليرة، وشرحات الدجاج بـ ١١ ألف ليرة، والكورنن بلو بجاج باكثر من ١٤ ألف ليرة، والبطاطا المقلية وسطياً بـ ٣٥٠ ليرة سورية، والجوانج المشوية باكثر من ١٠ آلاف ليرة سورية، وقرص الكبة المقلية بـ ٢٠٠٠ ليرة، والمشوية بـ ١٧٠٠ ليرة، وصحن الحصى والمثلل الإفرادي باكثر من ٣ آلاف ليرة لكل منهما، وصحن الفتوش بـ ٣ آلاف ليرة.

كما سجلت أجور الأراكيل في بعض المطاعم بـ ٤٠٠٠ ليرة للأر كبة الواحدة وفي مطاعم أخرى وصلت إلى ١٠ آلاف ليرة، وناهيك عن التفاوت في أجور المشروبات الساخنة والباردة، علماً أن هذه الأسعار أقل بنسب قليلة في الأحوال العادية لكن هي خارجة عن حسابات المواطن ذي الدخل المحدود، وباتت تنحصر بشريحة محددة من



الأسعار في المطاعم على صعيد حوامل الطاقة وأسعار المواد وارتفاعها في الأسواق، مشيراً إلى لحظ في كل مادة أو وجبة جميع المواد الداخلة فيه مع وضع هامش ربح معقول، مؤكداً وضع أسعار جديدة للمطاعم والفنادق، بما يحقق هامش ربح معقول للمستثمر وصاحب المنشأة ويتوازن مع أسعار المواد الأولية وحوامل الطاقة التي يتكفلها المستثمر.

وبين أن تعديل الرسوم ١٩٨ يتضمن عقوبات رادعة جداً على صعيد الغرامات المفروضة التي تصل إلى المليون ليرة، والإغلاقات تبدأ بـ ١٥ أيام وتمتد لـ ١٥ يوماً حسب طبيعة المخالفة من دون أن تصل إلى السجن، مضيفاً: ستكون هناك إجراءات رادعة بحق المخالفين.

وقال: آخر تعرفة رسمية صدرت عام ٢٠١٦، لكن شهدت الفترة الأخيرة (خلال السنتين) ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد، الأمر الذي دعا إلى إعداد الدراسة وإجراء التعديل على الأسعار، وخاصة مع اختلاف أسعار المواد الأولية ما استوجب إحداث توازن في هذا الموضوع وضبطه بشكل المطلوب والمنصف، وخاصة أن أسعار ٢٠١٦ لم تعد تلبى التغيرات الحاصلة والمواد الأولية.

وتمنى الفراح تقديم شكوى بحق أي منشأة أو مطعم مخالف ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة حياله. وفي سياق متصل، علمت «الوطن» أن الرقابة السياحي اتخذت إجراءاتها ومخالفات المنشآت السياحية التي فرضت خدمة غير مسعرة (دخولية العيد وخدمة الفحم)، علماً أن عدداً من المخالفات تمت معالجتها على الفور واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

وقمياً يخص أجور المشروبات (الأراكيل) أكدت مديرية الجودة والرقابة في الوزارة لحظ الموضوع في الأسعار الجديدة، معتبرة أن الأجور التي تتقاضاها منشآت سياحية مبالغ بها.

المواطنين المقتردين، ناهيك عن التفاوت والأجور التي تشهدا محال السندويش والوجبات السريعة.

آخر الابتداعات الجديدة، ما شهدته أسعار إحدى المنشآت في محافظة طرطوس، حيث وضعت المنشأة ما يسمى (دخولية عيد) بقيمة ٧٥٠٠ ليرة، وبالتالي تظهر الفاتورة تسجيل ٣٠ ألف ليرة لـ ٤ أشخاص، إضافة إلى وضع أجرة لما يسمى بـ «خدمة فحم» بتكلفة ٣٠٠٠ ليرة، لتصل الفاتورة إلى نحو ٥٠ ألف ليرة لقاء تقديم

وأكد أنه لم يلاحظ جميع العوامل التي تتسبب بارتفاع